

الأزهر في مواجهة فتاوى الأوقاف إقرار برلماني وغضب بالمشيخة



الأربعاء 7 مايو 2025 03:00 م

وافقت لجنة الشؤون الدينية والأوقاف بمجلس النواب، من حيث المبدأ، على مشروع قانون بشأن تنظيم إصدار الفتوى الشرعية، وسط اعتراضات من ممثلي الأزهر الشريف على منح لجنة بوزارة الأوقاف حق الإفتاء دون اشتراط مشاركة الأزهر

حيث تمسك الأزهر بأن تظل الفتوى العامة مقتصرة على هيئة كبار العلماء ودار الإفتاء المصرية، حسبما نشر «المصري اليوم»، مشيرًا لاستكمال اللجنة نقاشاتها حول المشروع اليوم

واعترض وكيل الأزهر الشريف، محمد سعد الضويني، على ما تضمنته المادة الثالثة من مشروع «تنظيم إصدار الفتوى» من منح لجنة بوزارة الأوقاف حق الإفتاء، دون اشتراط مشاركة أبناء الأزهر

ودافع عنها وزير الأوقاف، أسامة الأزهرى، باعتبار أن العاملين بالأوقاف من أبناء الأزهر، ورد عليه الضويني بأن قطاع المعاهد الأزهرية يشمل 170 ألف مدرس بينهم 50 ألف خريج من الشريعة والقانون، لا يحق لهم الفتوى رغم أنهم من أبناء الأزهر، لافتًا إلى رفض هيئة كبار العلماء بالأزهر مشروع القانون بسبب هذه المادة

وحددت المادة الثالثة من المشروع الجهات المختصة بإصدار الفتوى الشرعية العامة، في هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف ودار الإفتاء، بينما يختص بالفتوى الشرعية الخاصة كل من: هيئة كبار العلماء، ومجمع البحوث الإسلامية، ودار الإفتاء، ومعهم لجان الفتوى بوزارة الأوقاف، المنشأة وفقًا لأحكام المادة (4) التي تنظم تلك اللجان

وتحدد الشروط العامة لمن يرخّص له بالإفتاء، في حين منحت المادة الخامسة هيئة كبار العلماء سلطة الترجيح في حال التعارض بين فتاوى الجهات المختصة، بينما أكدت المادة السادسة أن المهام التي يباشرها الأئمة والوعاظ في الأزهر وجهاته التابعة، والمتخصصون في وزارة الأوقاف، أو غيرهم من المصريح لهم بالإرشاد الديني، لا تعد تعريضًا للفتوى

وسبق وتسببت «مرجعية الفتوى» في خلاف مشابه، أثناء مناقشة قانون تنظيم دار الإفتاء عام 2020، والذي منح دار الإفتاء صفة «الهيئة الدينية» مع جعل تبعيتها لوزارة العدل، ما اعتبره «الأزهر الشريف» وقتها يمس استقلاليته عبر إنشاء كيان مواز له

وحينها توافق النواب على حذف صفة «الدينية» عن دار الإفتاء لتجنب إصرار الأزهر على تبعيتها له، ما أصر معه الأزهر على وجود تناقض بين نزع صفة «الدينية» ومنح الدار حق إبداء الرأي في «مسائل شرعية»، وذلك قبل أن يتم سحب مشروع القانون من التصويت، بعدما أحاله لمجلس الدولة، وسط ما رفعه الأزهر من اعتراضات على تعارض القانون مع اختصاصاته الدستورية والقانونية

https://www.facebook.com/OfficialAzharEg/posts/1247529403398238?ref=embed_post